خبر صحفي مشترك

بإجمالي مساهمات مكتتبة تزيد عن 900 مليون درهم إماراتي للعام 2016

"تكافل الإمارات" توافق على الاستحواذ على ذراع التأمين التكافلي لـ "مصرف الهلال"

- الصفقة ستكشف عن تأسيس أكبر مجموعة لتزويد خدمات التأمين الإسلامي في دولة الإمارات
- جمع قاعدة عملاء الشركتين الواسعة في مختلف أنحاء الدولة تحت مظلة واحدة

دبي، 19 ديسمبر 2017: وافقت شركة "تكافل الإمارات" على الاستحواذ على شركة "تكافل الهلال" التابعة لـ "مصرف الهلال"، في صفقة شراء نقدي بالكامل ستؤدي إلى تشكيل أكبر مجموعة لتزويد خدمات التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث إجمالي المساهمات المكتتبة لعام 2016.

وستجمع الصفقة، التي حصلت على موافقة مبدئية من هيئة التأمين بدولة الإمارات، بين اثنين من المزودين لخدمات التأمين التكافلي (التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية) التي تكمّل بعضها الآخر. وتوفر "تكافل الإمارات" خدمات التأمين التكافلي على الحياة والصحّة لعملائها بشكل أكبر في دبي والإمارات الشمالية . وتزاول "تكافل الهلال" نشاطها بموجب رخصة توفير التأمينات التكافلية العامة (تأمين الممتلكات و المسؤوليات) حيث توفر خدماتها التكافلية ، لكل من الأفراد و الشركات في إمارة أبوظبي بشكل أساسي.

وعليه، فإن الصفقة ستتيح للمجموعة الجديدة توفير مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات التأمين التكافلي في مختلف أنحاء دولة الإمارات عبر شبكة توزيع واسعة. حيث بلغ إجمالي المساهمات المكتتبة للشركتين في العام 2016 ما يزيد عن 900 مليون درهم إماراتي.

بهذه المناسبة، **علق محمد الهواري، عضو مجلس الادارة التنفيذي و العضو المنتدب لـ "تكافل الإمارات"**: "تمثل هذه الصفقة نقلة نوعية بالنسبة لـ 'تكافل الإمارات'، ومن شأنها أن تدفع عجلة نمو الشركة وتوسيع نطاق نشاطها ليشمل مجموعة أوسع من خدمات التكافل تصل الى قاعدة عملاء أكبر وأكثر تنوعا. وبالتوازي مع ذلك، نواصل التقدم على صعيد تطوير منصتنا الرقمية التي ستوفر لعملائنا خدمة عالية الكفاءة بتكلفة مناسبة. ولا شك في أن الاستحواذ على تكافل الهلال، سيعود بالفائدة علينا جميعا، كونها شركة راسخة وتزاول نشاطا مكمل لنشاطنا."

من جهته، **علق أليكس كويلو، الرئيس التنفيذي لـ "مصرف الهلال"**: "يواصل مصرف الهلال التركيز على تطوير نشاطه الرئيسي بصفته مؤسسة مصرفية إسلامية تحرص على الارتقاء بأدائها على نحو تدريجي ودائم. كما وأن 'تكافل الإمارات' هي شركة متخصصة ومزوّد رائد لخدمات التأمين التكافلي، الأمر الذي يجعلها المشتري المناسب لذراع التأمين التكافلي التابع لنا. وعليه، فإننا نعمل سوية بما يضمن إجراء عملية انتقال سلسة ومريحة بالنسبة لجميع عملائنا في مجال التأمين."

وتخضع صفقة استحواذ تكافل الإمارات على تكافل الهلال، (والتي من المخطط إتمامها خلال الربع الأول من العام 2018)، لشرط الحصول على جميع الموافقات التنظيمية المطلوبة. ولن يكون لنقل ملكية "تكافل الهلال" إلى "تكافل الإمارات" أي تأثير على سياسات وعقود و تسوية مطالبات التأمين التكافلي الحالية أو على إصدار أي وثائق تأمين جديدة. وقد عملت كل من "كي بي إم جي" و"ألين أند أوفري" كشركات استشارية لمصرف الهلال، فيما قدمت شركتا "هربرت سميث فري هيلز" و"ميلمان" خدماتها الاستشارية لشركة تكافل الإمارات.

-انتهى-

نبذة عن "تكافل الهلال":

تزاول "تكافل الهلال" عملها بموجب ترخيص لممارسة نشاطات التكافل العامة من مقرها في أبوظبي، لتساهم بذلك في دفع عجلة نمو الاقتصاد الوطني. وتحرص الشركة على تطبيق أساليب وإجراءات عالمية المستوى في مختلف عملياتها، بما في ذلك دراسات مراقبة المخاطر والاكتتابات، والوقاية من الخسائر وإدارة الخسائر.

نبذة عن "تكافل الإمارات":

تعتبر "تكافل الإمارات" التي تأسست في عام 2008، إحدى الشركات الرائدة في مجال التأمين على الحياة والصحة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقدم الشركة للعملاء في قطاعي الأفراد والمؤسسات، مجموعة متنوعة من منتجات وحلول التأمين التكافلي على الحياة والصحة، وبرامج الحماية والإدخار والاستثمار، عبر قنوات توزيع عديدة ومختلفة. كما توفر "تكافل الإمارات" خدمة التأمين الإلزامي الأساسية على الصحة في إمارة دبي.

نبذة عن مصرف الهلال:

يعتبر مصرف الهلال أحد أسرع المصارف المملوكة للحكومة، نمواً في منطقة مجلس التعاون الخليجي، كما أنه مصنف بدرجة (A2) من قبل وكالة موديز للتصنيف الائتماني، وبدرجة (A+) من قبل وكالة فيتش، وهي أعلى درجة تحصل عليها مؤسسة مصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، فضلا عن أنه حصل على "جائزة أكثر المؤسسات المالية الإسلامية أماناً" في منطقة الخليج من قبل "جلوبال فاينانس" في عامي 2016 و2017. وتأسس مصرف الهلال في عام 2008 من قبل "مجلس أبوظبي للاستثمار"، الذراع الاستثمارية لحكومة أبوظبي، بهدف توفير خدمات مصرفية مبتكرة تتوافق مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبرأسمال مال مصرح به قدره 4 مليارات درهم إماراتي.